الفصل الثاني:

الأهداف والدوائر والركائز والأبعاد والخصائص

لاشك أن للأمن القومي المصري، أهدافاً، يسعى إلى تحقيقها، وله دوائر، هي محور اهتمامه، لارتباطها بمصالحه العامة، أو مصالحه الوطنية، كما أن له ركائز، يعتمد عليها، للقيام بأهدافه، داخل دوائر اهتمامه، كذلك له أيضاً أبعاداً، متعددة، لاتنحصر في البعد الأمني، والعسكري، وذلك حسب التطور، والتوسع، الذي فرضه الواقع، وتبنته الدول المتقدمة، بحث لا يمكن إغفاله، كما أننا نجد أن الأمن القومي ، بمفهومه الصحيح، له مجموعة من الخصائص التي يجب أن تُميزه، وتُسهم في تحقيق أهدافه، وإن الخطأ في صياغة هذه الأهداف،أو إهمال تلك الدوائر، أو عدم توافر الركائز، أو إغفال الأبعاد المتعددة، يقوض الأمن القومي المصري، ويعرضه للخطر، فيجب التنبيه على أهمية ذلك، وهذا ما سوف نتناوله في مباحث هذا الفصل، -إن شاء الله تعالى- وهي :

المبحث الأول : أهدافه وحتمية إعلاء قيمة المواطن المصري كإنسان .

المبحث الثاني : دوائر وركائز الأمن القومي المصري .

المبحث الثالث : أبعاد الأمن القومي المصري .

المبحث الرابع : خصائص الأمن القومي المصري في الرؤية الوطنية.

المبحث الأول

أهدافه وحتمية إعلاء قيمة المواطن المصري كإنسان

يجب أن يكون للأمن القومي المصري أهدافاً، يسعى إلى تحقيقها، لكي يتمكن من المحافظة على أركان الدولة المصرية، ويحقيق مصالحها العامة، ومصالحها الوطنية، كما لابد وأن تكون هناك قيمة عليا وأسمى للدولة تسعى للحفاظ عليها عند تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والخطأ في فهم هذه الأهداف، وحصرها فيما دونها فقط، يُعد تهديداً للأمن القومي ، وهذا ما سوف نقدمه في العناصر التالية:

أولًا: خطورة الصياغات الخطأ لأهداف الأمن القومي المصري:

ثانيا: أهمية إعلاء قيمة الإنسان المصري، كهدف أعلى، وأسمى،وضابط، ومحدد، لأهداف الأمن القومي المصري:

ثالثا: صياغة أهداف الأمن القومي المصري:

رابعًا: أهمية الصياغة الصحيحة، لتحقيق الأمن القومي المصري:

وسوف نتناول هذه العناصر ونلقي عليها الضوء على النحو الآتي:

أولاً: خطورة الصياغات الخطأ لأهداف الأمن القومي المصري:

إن الهدف من الأخذ بمفهوم ومقتضيات الأمن القومي المصري، ينبغي أن يكون هدفًا، واضحًا، ماثلًا أمام صانعي السياسات، وأصحاب القرار، والنخب الفكرية، والدينية، والسياسية الرسمية، وغير الرسمية، على تنوعها، واختلافها، لكي يحتويه الوعي الجمعي المصري، وتتضافر الجهود، على

العمل من أجل تحقيقه، فإذا غاب هذا الهدف، أو اختُلف حوله، فإن هذا منذر بخطر داهم، يهدد كل مكونات، ومقدرات الوطن.

والمتابع للشأن المصري، يجد أن كثيرًا من الصياغات المطروحة لأهداف الأمن القومي المصري، من النخب المختلفة، والمتنافرة، تعاني من التناقضات الحادة، وعدم الشفافية، فهي تغلف مفهوم الأمن القومي، وأهدافه بغلاف من الضبابية، التي تُشتت الوعي الجمعي، وتغيبه عن الصياغة الصحيحة للأمن القومي المصري.

فإن هذه الصياغات لم تنطلق من الخطاب الوطني، الموجه لشعب واحد، يعيش على أرض واحدة، كجسد واحد، تتكامل مكوناته، رغم تنوعها، واختلافها، لأن شريانها ووريدها واحد، ومصالحها واحدة، بل ومهدداتها واحدة، لأن قوة هذه المكونات في تكاملها، وتضامنها كجسد واحد، ولأن هلاكها، وفسادها، وإفسادها، يكمن في احترابها، واستقواء بعضها على بعض، أو قهر بعضها لبعض، وهو ما يهدد استقرارها، وبقاءها.

ولكن تنطلق هذه الصياغات من منطلقات طائفية، أو أيديولوجية، أو مصالحية ضيقة، فهذه الصياغات لم تستطع، أن توحد الخطاب، والجهد الوطني خلفها، لكي نعمل جميعًا على تحقيقها، بل فرقتنا، وجعلتنا أحزابًا، وشيعًا، يتوجس بعضنا من بعض، لكل منا هدفه، ومفهومه للأمن القومي المصري، وكأننا نعيش في جزر منعزلة، يعمل بعضنا على احتلال الآخر، أو قهره، أو السيطرة عليه، وإخضاعه لسلطانه، أو الهرب منه، ومنع خطره، أو الإستقواء بالآخر عليه.

- فالبعض ينظر لوجوب انطلاق الصياغات، من الأيديولوجية الإسلامية، باعتبار أن مصر إسلامية.

- والبعض الآخر ينادي، بانطلاقها من الرؤية العلمانية، باعتبار أن مصر بها غير مسلمين أو مسلمون لا يرغبون في تطبيق الشريعة،أو يخالفون

مفهوم التيارات الإسلامية في فهم الشريعة، بل وفي فهم الإسلام، وباعتبار أن مفهوم الأمن القومي مفهوم علماني حديث .

- والبعض ينطلق، من منطلق قومي عروبي، وذلك باعتبار أن مفهوم الأمن القومي، مفهوم قومي بالأصالة .

- والبعض يراها، تنطلق من رؤية وطنية جامعة، وهؤلاء يختلفون في معنى الوطنية، ومعنى المواطنة.

- فبعض المختلفين فيما بينهم، يرون أن أهداف الأمن القومي المصري، تصاغ في إطار «الحفاظ على مصالح طائفة، أو جماعة دينية، أو فكرية، مسيحية، أو إسلامية، أو علمانية» .

- كما أن بعض المختلفين في ما بينهم، يرون أن الأهداف تصاغ في إطار «الحفاظ على مصالح طبقة اجتماعية فقيرة أو غنية».

- وآخرون مختلفون أيضًا فيما بينهم، يرون أن الأهداف تصاغ في إطار «الحفاظ على السلطة أو النظُم الحاكمة».

- ومجموعات أخرى مختلفة أيضا فيما بينها، ترى أن الأهداف تصاغ في إطار « الحفاظ على شخص القيادة العليا، سواء رئيس السلطة لمؤيدي السلطة، أو زعيم المعارضة للمعارضين، أو زعيم الجماعة الدينية، إسلامية كانت أو مسيحية».

فهؤلاء يرون أن أهداف الأمن القومي هي: الحفاظ فقط على الشخص، أو الطائفة، أو الطبقة الموالين لها، وهذا خطأ وعين الخطر، فهذه المفاهيم ونحوها تهدد الأمن القومي المصري.

والصحيح أن الصياغة الصحيحة، يجب أن تنطلق من منطلق واحد وهو :

«إعلاء قيمة الإنسان المصري، وتحقيق مصالحة، باعتباره هدف أعلى، وأسمى وكضابط، ومحدد لأهداف الأمن القومي المصري ».

وهو ما يتوافق مع صحيح الرؤية الإسلامية، والوطنية، والمنطقية، لأي دولة تريد أن تضع أهدافاً تحقق أمنها القومي الحقيقي، وهذا ما سوف نوضحه في العنصر التالي.

ثانيا: أعلاء قيمة الإنسان المصري، كهدفٍ أعلى، وأسمى، وضابطٍ، ومحددٍ، لأهداف الأمن القومي المصري:

إن الأمن القومي المصري، ينبغي أن يكون هدفه الأسمى، والأوضح هو: «إعلاء قيمة الإنسان المصري»، دون أي تفرقةٍ بين إنسان وإنسان مصري، بسبب الاعتقاد، أو الفكر، أو اللون، أو النوع، أو الهيئة، أو الوظيفة، أو الانتماء السياسي، أو الطبقة الاجتماعية، بحيث يكون « إعلاء قيمة الإنسان المصري»، هو الضابط الذي يترجم إلى أهداف واضحة ومحددة.

وإلى هنا يحسن التوقف للإجابة على تساؤلين أساسيين هما:

الأول: من المقصود بالإنسان المصري، الذي يجب إعلاء قيمته ؟

الثاني: كيف يتم إعلاء قيمة الإنسان المصري، من خلال مفهوم الأمن القومي المصري؟

السؤال الأول: من المقصود بالإنسان المصري الذي يجب إعلاء قيمته؟

هو كل مصري، يحمل الجنسية المصرية، دون أي تفرقة بسبب نوعه، أو دينه، أو فكره، أو هيئته، أو انتسابه السياسي، أو الوظيفي،أو طبقته الاجتماعية، سواء كان مؤيدًا للسلطة الحاكمة، أو معارضًا لها.

السؤال الثاني: كيف يتم إعلاء قيمة الإنسان المصري، من خلال مفهوم الأمن القومي المصري؟

يتم إعلاء قيمة الإنسان المصري، من خلال مفهوم الأمن القومي المصري، عندما يكون هو الضابط الذي يترجم إلى أهداف واضحة،

ومحددة، وذلك بمايلي:

١- رعاية حقوقه العامة، والخاصة، وحمايتها.

٢- حماية أمنه، وسلامته من الأخطار، والتهديدات، الداخلية والخارجية.

٣- العمل على تحقيق آماله، وتطلعاته، ورغباته المشروعة.

٤- الحفاظ على حدود وطنه، ومقدراته، وثرواته.

٥- العمل على تحقيق التنمية المستدامة، سياسيًا، واقتصاديًا، وبشريًا، وتحقيق الرفاهية له.

٦- الحفاظ على ثقافته، وهويته، وحريته، واختياراته، وإرادته.

٧- تحقيق المساواة بينه وبين جميع مواطنيه، في الحقوق، والواجبات، والحريات، والفرص .

٨- تحقيق الاندماج الوطني، والسلم المجتمعي.

٩- توفير منظومات الرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليمية له .

ونخلص مما تقدم بما يلي:

إن إعلاء قيمة الإنسان المصري، تكمن في الحفاظ على الدولة المصرية، وتحقيق المصالح العامة، والمصالح الوطنية، على الوجه الصحيح، كما بيناه، وسنبينه –إن شاء الله-.

***

ثالثا: صياغة أهداف الأمن القومي المصري:

إن صياغة أهداف الأمن القومي المصري، بحسب « إعلاء قيمة الإنسان المصري » كضابط، ومحدد لأهداف الأمن القومي المصري، تكون ثلاثة أهداف، لا يمكن فصل بعضها عن بعض، باستغناء، أو إهمال وهي:

الهدف الأول: الحفاظ على الدولة المصرية، بمفهومها الصحيح، والعلمي:

الهدف الثاني: تحقيق المصالح العامة، والحفاظ عليها:

الهدف الثالث: تحقيق المصالح الوطنية، والحفاظ عليها:

وسوف نلقي عليها الضوء بشيء من الاختصار على النحو التالي:

الهدف الأول: الحفاظ على الدولة المصرية، بمفهومها الصحيح، والعلمي:

قدمنا فيما سبق المفهوم الصحيح للدولة، وهي التي يكون الحفاظ عليها أحد أهداف الأمن القومي المصري، لذلك فلا يصح اختزال الدولة المصرية، في حزب أيًا كانت مرجعيته، أو هوية المنتسبين إليه، أو جماعة، أو طائفة دينية، كما لا يصح حصرها في شخص حاكم، وصل للسلطة بطريق شرعي، أو انقلاب عسكري، وسواء كان عادلاً، أو ظالمًا، كما لا يصح حصرها في قيادة سياسية، أو دينية، أو فكرية، كما أنه من الخطأ حصر الدولة، في أحد مؤسساتها المدنية أو العسكرية، أو الدينية، أو قيادتها، أو بعضهم، فالدولة تحافظ على حقوق هؤلاء القانونية، بصفتهم تابعين لها، ولايصح بحال جعل الدولة تابعة لهؤلاء، أو بعضهم، أو غيرهم.

فالدولة كما قدمنا، هي الشعب، والإقليم، والسلطة، المعبرة عن إرادة الشعب، ومؤسساته الوطنية، وهذه السلطة تمارس مهامها، وهي منفصلة عن شخوصها، فالسلطة ثابتة للوظيفة، والمنصب، والمهام، أما الشخوص فهم مُتغيرون، مُعَرضُون للصواب، والخطأ، والمحاسبة، والثواب، والعقاب، والعزل، والموت، أما مهام الدولة، التي يمارسونها، فهي باقية بقاء الدولة، فالهدف هو الحفاظ على أركان الدولة، فالحفاظ على الشعب، ووحدته، واندماجه، هدف، والحفاظ على أرض الدولة، وحدودها، من الاعتداء، أو الانتقاص، هدف، والحفاظ على وجود سلطة معبرة عن الشعب، ووجود مؤسسات تقدم له الخدمات، هدف، وهذا هو المقصود بالحفاظ على الدولة .

الهدف الثاني: تحقيق المصالح العامة والحفاظ عليها:

والمصالح العامة هي: «**المنافع، والخدمات، والحاجات،التي تتعلق بعموم المواطنين، ويتساوون فيها جميعًا، وتسعى الدولة إلى تحقيق الاكتفاء منها،عن طريق مؤسساتها الوطنية**»، وهي متعددة، ومتنوعة، دينية، وتثقيفية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وأمنية، وتعليمية، وصحية، وترفيهية، ومتعلقة بتحقيق المساواة، وحماية الحريات، العامة، والخاصة، والفصل في المنازعات، وسن التشريعات، وغير ذلك مما هو يُشكل مصلحة عامة، ترعاها الدولة، أو منوط بمؤسساتها تحقيقها، وفقًا للقانون، والدستور، والمعايير المهنية، كما في الدول المتقدمة، والمستقرة، سياسياً، وأمنياً، واجتماعياً، واقتصادياً.

إذن الحفاظ على المصالح العامة، هو أحد أهداف الأمن القومي المصري، وليس أحد أهداف الأمن القومي تحقيق مصالح أتباع طائفة، أو جماعة، أو مؤسسة، أو مجموعة مصالح، دون غيرهم من باقي مواطني الدولة المصرية، فهذا تهديد للأمن القومي ، لآثاره السلبية، على التماسك المجتمعي، والاستقرار في الدولة المصرية.

الهدف الثالث: تحقيق المصالح الوطنية والحفاظ عليها:

والمصالح الوطنية هي: « **الحاجات، والرغبات الثابتة، والمتطورة، التي تسعى الدولة لإنجازها، والحفاظ عليها في علاقاتها بالدول الأخرى**»والتي يجب الحفاظ عليها، وتكون هدف من أهداف الأمن القومي المصري.

فالمصالح الوطنية، تختص بالعلاقة بين الدولة المصرية وغيرها من الدول، أما المصالح العامة فهي ما تحققه الدولة المصرية أو تسعى لتحقيقه،وترعاه، وتحافظ عليه، داخليًا ويخص عامة المواطنين.

تُقسم المصالح الوطنية، من حيث أنواعها ودرجة أهميتها إلى قسمين:

الأول: أنواع المصالح.

الثاني: درجة أهمية المصالح، أو ما يُطلق عليه «درجة كثافة المصلحة».

أولًا: أنواع المصالح:

١- المصلحة الدفاعية: وهي المتمثلة في حمايةِ الدولة حدودَهامن الاعتداء، أو التهديد الخارجي، وحماية مواطنيها من الاعتداء، أو تهديد البدني العنيف، من دولة أخرى، أو مجموعة من خارج الحدود .

٢- المصلحة الاقتصادية:وهي استهداف الدولة تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الرفاهية، عند ممارسة علاقاتها الدولية.

٣- المصلحة الأيديولوجية:حماية الدولة منظومة القيم، التي يعتنقها مواطنو الدولة، عند ممارسة علاقاتها الدولية.

٤- مصلحة النظام العالمي: العمل مع باقي الدول، سواء المجاورة، أو الإقليمية، أو المنتسبة للأمم المتحدة، على تعزيز نظام سياسي، واقتصادي، عالمي، عادل، تشعر فيه الدولة بالأمن، وتحقيق مصالح مواطنيها.

ثانيًا: درجات كثافة « أهمية» المصالح:

تَتحدد أهمية المصالح حسب درجة أهميتها، أو كثافتها، وهي معايير تم وضعها، للتمييز بين المصالح من حيث أهميتها، وأولوياتها في الحماية، والاستهداف بالتحقيق، وخاصة عندما تتعارض، أو تتزاحم، فيما بينها، فهذه المعايير، تُعد مميزة للمصالح، ومقدمة لبعضها على بعض،فتساعد صاحب القرار، وواضع السياسات، على الترجيح عند التزاحم، أو التعارض بين المصالح، وهذا ما سيأتي توضيحه .

الدرجة الأولى: المسائل المصيرية: «إذا تعرض وجود الدولة للاعتداء، أو التهديد الأكيد»، كاعتداء عسكري، أو تهديد أكيد به، أو قطع شريان من شرايين الدولة التي تعتمد عليها في وجودها، أو استمرارها، أو استقرارها،

أو التهديد به، كمنع مياه النيل عن مصر، أو النقص الحاد في الحصة الواردة إليها، أو التهديد القابل للتنفيذ بذلك.

الدرجة الثانية: المسائل الحيوية:«إذا تبين ضررًا بالغًا، يمكن أن يلحق بالدولة المصرية».

الدرجة الثالثة: المسائل الكبرى: « إذا كانت تتعلق بمصالح الدولة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأمنية، التي لم تبلغ درجة المسائل المصيرية، والحيوية، ولم تنزل إلى درجة المصالح الفرعية للدولة ».

الدرجة الرابعة: المسائل الفرعية: « إذا كانت تتعلق بالمصالح الفردية لمواطني الدولة، أو شركاتها الصغرى عند دولة أخرى».

ملاحظة:

المسائل المصيرية، يجب أن تُقدم، وتكون هي الأولى بالرعاية، والحماية، لأن بدونها ستنهار كل المصالح، وتتعرض كل المسائل للخطر، أما غيرها من المسائل، فتخضع في ترجيحها، وتقديمها، لقراءة الواقع في الترجيح، أو التعامل معها حسب قدرات الدولة.

كذلك، الفارق بين المصالح، وتحديد درجة كثافتها على أرض الواقع، فارقٌ بسيط، يخضع للقراءة الواقعية، والمتخصصة، فيمكن أن تتحول المسألة من فرعية إلى كبرى، ومن كبرى إلى حيوية، والحيوية إلى مصيرية، ويمكن العكس إذا كانت الدولة قوية، وقادرة على حماية حدودها، ومواطنيها، وتمتلك قوة الردع، وهكذا في كل مسألة.

أيضًا: المفهوم التقليدي للأمن القومي، كان متعلقًا بالدفاع عن الأرض، ثم اتسع، وتطور، ليشمل المصالح المصيرية، والحيوية ، وغيرها من المصالح.

رابعًا : أهمية الصياغة الصحيحة لتحقيق الأمن القومي المصري :

إن الأهداف المتقدمة للأمن القومي المصري، تم صياغتها لكي تحقق الأمن القومي، بمفهومه الصحيح، الحقيقي، والشامل، والمحقق لأهداف الوطن، ولا يخدم جماعة، أو طائفة دينية أو غير دينية، أو يخدم مؤسسة عسكرية، أو مدنية، أو شخص حاكم، أو مجموعة في السلطة، أو معارضة، أو يخدم قوى داخلية، أو خارجية، بل يخدم الدولة المصرية، ويحقق الأمن القومي لها بمفهومه الصحيح الذي هو:

« مجموعة الإجراءات، والتدابير، التي يجب أن تقوم بها وتمتلكها الدولة، لكي تحافظ على أركانها، وتتمكن من القيام بوظائفها، وتحقق المصالح العامة والوطنية لها، مع استمرار كفاءة هذه القدرات في وقت السلم، والحرب، وفق استراتيجية، مرنة، وآمنة، وقابلة للتطوير».

المبحث الثاني

دوائر وركائز الأمن القومي المصري

نلقي الضوء في هذا الفصل، على مجموعات من الدوائر، التي تعبر عن المجالات المستهدفة بالحماية، والرعاية، والعمل، والتي يطلق عليها البعض مستويات، أو أنواع، وهي تقع في مجال التأثير والتأثر.

كما نتحدث عن الركائز الأساسية، للأمن القومي المصري، وهي التي تمثل المرتكزات، التي يعتمد عليها، ولا غنى عنها،لأداء مهام، وأهداف الأمن القومي المصري.

أولاً: دوائر الأمن القومي المصري:

للأمن القومي المصري، مجموعة من الدوائر، تمثل المجالات المستهدفة، والأولى بالحماية، والرعاية، والعمل، ومعرفة وترتيب هذه الدوائر، هام لصانع السياسات، وصاحب القرار، لتحديد الأولويات، وكذالك هام معرفتها للمواطنين، حتى يتفهموا تحركات المؤسسات الوطنية، وأولوياتها الضرورية .

واختيارنا لها بهذا الترتيب، هو اختيار موضوعي، بدافع وطني لتحقيق صالح الدولة المصرية، دون غيره من الدوافع، ونقدمها على النحو الآتي:

الدائرة الأولى: « الدائرة الداخلية».

الدائرة الثانية: « الدائر الوطنية أو الحدودية - دائرة دول الجوار».

الدائرة الثالثة: « دائرة حوض النيل والقرن الأفريقي - والدائرة الأفريقية .».

الدائرة الرابعة: « الدائرة العربية والإقليمية ».

الدائرة الخامسة: « الدائرة الإسلامية العالمية ».

الدائرة السادسة: « الدائرة العالمية والدول الكبرى ذات التأثير الدولي ».

وسوف نتناولها فيما يلي:

الدائرة الأولى: « الدائرة الداخلية»

وهذه الدائرة، هي أهم الدوائر على الإطلاق، والتي يَغفل عنها كثير من المتحدثين في هذا المجال، وللأسف يُهملها كثيرٌ من أصحاب القرار في دول العالم الثالث، ويتعاملون معها، وكأنها آخر دائرة، يجب النظر إلى مطالبها، ومتطلباتها، وهذا خطأ جسيم،وخطرٌ كبير، لأن الأمن القومي، إذا لم يتحقق في هذه الدائرة، فقد تفشل الدولة، والسلطة الحاكمة، في تحقيق الأمن القومي في باقي الدوائر.

وهذه الدائرة، محيطها الداخل المصري، ومحور اهتمامها، هو المواطن المصري، وتركز على تحقيق الأمن له، بشكل شخصي،وعلى المستوى العام للمواطنين، وفي أيِّ بقعة كان فيها، داخل دولته، سواء في منزله، أو عمله، أو دراسته، أو تجوله، في حضره أو ريفه، في الإقامة، والسفر، وبحيث تقوم الدولة في هذه الدائرة بوظائفها المتعددة، والمتنوعة، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية والتعليمية، والصحية، والأمنية، وغيرها،وتحقيق المصالح العامة على الوجه الذي بيناه آنفا.

وليس من مهام الدولة، إخافة المواطن، أو قهره، أو تهديده بحال من الأحوال، بل تقوم بإبعاده عن أسباب الخوف،ومظاهر القهر، وذلك بتحقيق التنمية، والاستقرار السياسي، والحفاظ على المواطن من الخوض في الصراعات، الطائفية، أو السياسية، أو الأهلية الدامية، أو التعرض لها، أو تصيبه آثارها، وتحفظه من مخاطر الجهل، والأوبئة، والأمراض المزمنة، والخبيثة، وأسبابها، وتتخذ من الإجراءات، ما يمنع وقوعه في براثن الإدمان،

أو تعاطي المخدرات .

ونؤكد هنا، أيضاً، أن المقصود بالمواطن، هو كل مصري دون النظر إلى دينه، أو فكره، أو نوعه، أو وظيفته، أو هيئته، أو طبقته الاجتماعية، أو اختياراته السياسية.

فهذا هو الذي يقوي الشعور بالولاء، والانتماء للوطن، والمجتمع، وينمي الترابط بين المكونات، ويحقق الاندماج الوطني، والرغبة في العيش المشترك، وهو الذي يجعل المواطن جزءًا لا يتجزأ من المدافعين عن مصالح الوطن، فيدافع عنه، وعن مقدراته، كما يدافع عن نفسه، وولده، وأحب الناس إليه، ويسهم في تطويره، وتقدمه، فيصبح مواطنًا، منتجًا، فاعلًا، ومتفاعلًا، فالمواطن هو الثروة الحقيقية، التي يجب الحفاظ عليها، لتنميتها، واستثمارها.

فالمواطن هو جزء من الشعب، والشعب، هو الركن الأول، من أركان الدولة، فالحفاظ على الجزء، هو حفاظ على الكل، فيجب الاهتمام به على ما عداه، وهذا ما نقصد به «**إعلاء قيمة الإنسان المصري**».

وفي هذه الدائرة، يجب تفعيل حقوق الإنسان، وبرامج التنمية السياسية، والاقتصادية، والبشرية، والعدالة الاجتماعية، والحقوق السياسية للفرد، وإشاعة روح التعاون، والمشاركة في المجتمع، وإدارة التنوع الطبقي، والطائفي، والفكري، لصالح المواطن، وبالتالي لصالح الدولة.

الدائرة الثانية: « الدائر الوطنية أو الحدودية - دائرة دول الجوار»

هذه الدائرة، هي من الأهمية بمكان للأمن القومي المصري، والحديث عنها يستدعي التطرق لمجموعة من المسائل الهامة،المتعلقة بالأمن القومي المصري، نعرض بعضًا منها:

المسألة الأولى: أهمية حفظ الحدود، والنظر إليها باعتبارها نهاية الملكية الوطنية ؟

المسألة الثانية: احترام الحدود الحالية، بين الدول المجاورة ؟

المسألة الثالثة: نرفض أطماع الكيان الصهيوني، واحتلاله لفلسطين، والمسجد الأقصى، كما لا يصح الاحتراب الداخلي بين الشعوب المسلمة والحكومات، لتحرير فلسطين، حتى وإن منعت الحكومات الشعوب من قتال الصهاينة؟

المسألة الرابعة: العلاقات المصرية مع الدول، والكيانات الحدودية، وأثرها على الأمن القومي المصري ؟

المسألة الخامسة: مقترح للدور المصري في الدول المجاورة، فلسطين، وليبيا، والسودان ؟

وسوف نتناول هذه المسائل على النحو التالي:

المسألة الأولى: أهمية حفظ الحدود، وأهمية النظر إليها باعتبارها نهاية الملكية الوطنية:

لابد وأن تُسخر الجهود، والإمكانيات، وينتشر الوعي، بأهمية، وضرورية، الحفاظ على الحدود المصرية، والدفاع عنها، وعدم إقرار التنازل عن حبة رمل منها، لدول صديقة، أو شقيقة، أو معادية.

كما أنه في المقابل، يجب التنبيه على خطر الاستهانة بحدود الدول الإسلامية المجاورة، وترويج ثقافة الاستيلاء عليها بالقوة، أو الغزو، تحت ذريعة أن الأمة الإسلامية كانت دولة واحدة، ويجب أن تكون دولة واحدة، فيجب توحيدها، ولو بالقوة، فهذا خطأ .

نعم كانت الأمة الإسلامية في بعض الأوقات دولة واحدة، ولكن الواقع أنها تقسمت، ومحاولة توحيدها بالقوة يفتتها أكثر، ويتسبب في دخول المسلمين حرباً فيما بينهم، وتُهدر دمائهم، وثرواتهم، في حروب لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة الإسلامية، فيجب النظر لهذه الحدود، التي استقرت، على أنها أصبحت ملكية

خاصة، لكل دولة، فلا يصح تغييرها، إلا بالإرادة المشتركة للشعوب المتجاورة .

كما أن العالم الحديث، أقرّ الحدود التي خلفها الاستعمار، أو الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، أو الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي، كما أقرّ الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، الحدود التي خلفها الاستعمار.

نعم يجب رفض واستنكار، تقسيم، وشرذمة الدول الإسلامية، ولكن لا يصح اتخاذ إجراء منفرد، من دولة، أو جماعة، لتغيير هذه الأوضاع بالقوة،حيث أصبح اليوم من المستحيل على شعوب هذه الدول، التوحد بشكل قهري، ومن الخطأ، والخطر، التعامل مع هذه القضية بمنطق الغازي لهذه الشعوب، والمستعمر لهذه البلاد، فلابد عند الدعوة إلى الاتحاد أو التحالف، لابد وأن يكون هذا الخيار طواعية، بين الدول الإسلامية، أو العربية، أو الإفريقية، بعد أن تمتلك إرادتها، وقرارها، ويتمثل بالوعي شعوبها، وحكامها، ولا يطرح الاتحاد بالقوة، والقهر، والغزو، فهذا يعرض الأمة وشعوبها للأخطار.

وعلى ما تقدم، نقول:

إن الاستهانة بحدودنا، أو الطمع في حدود الدول المجاورة، أمران في غاية الخطورة، على أمننا القومي، وأمن الدول، والشعوب المجاورة .

المسألة الثانية: احترام الحدود الحالية بين الدول المجاورة.

إنه من الضروري لخلق الاحترام المتبادل، وحفظ الأمن على الحدود المشتركة، أن تعم ثقافة احترام الجوار، وعدم الاعتداء على الغير، ولا يتم التوحد أو التحالف، إلا بإرادة الشعوب، والأنظمة السياسية، المعبرة عن الإرادة الحرة لشعوبها.

قد يقول البعض: هذا ترسيخ للفرقة، وإقرار بالتقسيم المخالف لشريعتنا الإسلامية، نقول: إنه ترسيخ لقواعد، منضبطة، منطقية، تتعامل مع الواقع الذي لا تستطيع تغييره، إلا بآليات مقبولة، وعادلة.

المسألة الثالثة: نرفض أطماع الكيان الصهيوني، واحتلاله لدولة فلسطين والمسجد الأقصى، كما لا يصح الاحتراب الداخلي بين الشعوب المسلمة وحكوماتها، بذريعة تحرير فلسطين، حتى وإن منعت الحكومات الشعوب من قتال الصهاينة.

أولا: لا يصح الإقرار بأحقية الكيان الصهيوني، في اغتصاب دولة فلسطين، والاستيلاء على المسجد الأقصى، ولايجوز لمسلم فعل ذلك، بإرادته الحرة، فإن كان هناك واقعياً، احتلالًا عنصريًا، كأمرٍ واقعٍ، فلا يجوز ديانة، أو عقلًا، إقرار هذه الجريمة.

ثانيا: لا يجوز شرعا، ولا يصح عقلًا، أن تتحارب، وتتقاتل الشعوب المسلمة وحكامها، بسبب رغبة جزء من الشعوب، فتح جبهات قتال على حدودها مع الكيان الصهيوني، لأن هذا الاحتراب، يضعف الدول، والشعوب المسلمة، ويسفك دماءهم بأيدي إخوانهم، ويشغل الحكام بشعوبهم، والشعوب بحكامها، ويقوي الكيان الصهيوني، ويثبت قواعده في الأرضي المحتلة، ويضمن له التفوق العسكري، على كل الدول المطوقة له.

إذن، الواقع، والقدرات، والتاريخ القريب والبعيد، يجعلنا نقول: إن إشعال حروب داخلية في الدول الإسلامية، بين الشعوب والجيوش، لا يصب إلا في صالح العدو الصهيوني، لذلك يجب أن تُحفظ هذه الدماء المهدرة، من الشعوب والجيوش، وتُحفظ الثروات، والجهود المهدرة، في هذه الصراعات، ويتم استثمارها في البناء الداخلي، وتقوية الدولة الوطنية، في كل النواحي، حتى يتحقق استقرارها، واستقلال قرارها، وينتشر الوعي بين الشعوب، حتى يأتي اليوم الذي تتبنى فيه الدول الإسلامية والعربية، شعوبًا، وحكامًا، مقاومةَ اعتداءات، وأطماع الكيان الصهيوني الغاصب، بعد أن تقوى، وتتوحد الشعوب

خلف قيادتها، المعبرة عن إرادة الشعوب.

المسألة الرابعة: العلاقات المصرية مع الدول والكيانات الحدودية، وأثرها على الأمن القومي المصري.

لله الحمد أن دول الجوار المصري، هي دول عربية إسلامية، تربطها بمصر روابط تاريخية، وثقافية، ودينية، واجتماعية، تجعلها قابلة لأن تحدث فيما بينها تعاونًا، وتقاربًا، بل واتحادًا، وهي فلسطين، وليبيا، والسودان، باستثناء الكيان السرطاني المغتصب.

فهذه الدول، يجب النظر إليها، على أنها بُعدًا، وعُمقًا إستراتيجيًا، وآمنًا للدولة المصرية، في حالات الأخطار، والتهديدات، كما يجب أن تنظر شعوب هذه الدول وحكوماتها للدولة المصرية، على هذا النحو السابق.

لذلك يجب أن تكون العلاقات بين مصر والدول العربية المجاورة، علاقات تعاونية، تكاملية، يحركها الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشأن الداخلي، والاحترام المتبادل للسيادة.

لذلك يجب أن يكون دور مصر، الذي لا تخطئه عيون شعوب هذه الدول، هو أن مصر دورها تعاوني، تكاملي، تحرص على قوة، وتماسك دول الجوار العربية، وفي حالة وجود نزاع، أو صراع بهذه الدول، تكون مصر هي الأخ الأكبر، الذي يلجأ إليه جميع الأطراف، ولا تنحاز إلى طرف على طرف، ولا تشعل الصراع أو الانقسام بها.

لأن الصراع، أو الانقسام في هذه الدول، كما يحدث في ليبيا، وفلسطين، أو انفصال جزء منها، كما حدث في السودان، ليس في صالح مصر، على مستويات عديدة.

كما أنه ليس في صالح الدولة المصرية، أن تنحاز لطرف على حساب طرف، أو أطراف أخرى، فهذا السلوك المصري (إن حدث) يجعل الدولة

المصرية، في موقف عداء للأطراف الأخرى، فتكون المصالح المصرية عرضة للتهديدات حسب قوة، وقدرة هذه الأطراف، أو عندما تصل هذه الأطراف للحكم في دولها.

وعلى ما تقدم، يجب أن تكون سياسة الدولة المصرية، تجاه هذه الدول المجاورة، إذا نشب بين مكوناتها نزاع، أو صراع، هي سياسة الدولة الراعية للمصالحات، والمحبذة، والمحفزة، على التوافق.

كما لا يصح، أن تقبل مصر أن يتم عزلها، عن التفاعل، والتأثير، ولعب الدور الرئيس، في حل أزمات دول الجوار، كما حدث في الأزمة السودانية، وانفصال جنوب السودان، وكما يريد البعض عزل مصر عن القيام بدور مؤثر في الأزمة الليبية، والأزمة الفلسطينية، وأزمة دارفور.

المسألة الخامسة:تصور للدور المصري في الدول المجاورة، فلسطين، وليبيا، والسودان.

نعرضه بشكل مجمل على النحو التالي:

أولًا: فلسطين:

من صالح الدولة المصرية، والشعب الفلسطيني، ولاسيما في غزة، أن تكون مصر هي الأم الراعية للمصالحة الفلسطينية، وأن تكون المرجعية الحاكمة، والفاصلة بين مكوناتها المتنازعة.

ومن صالح مصر، أن تكون غزة مستقرة، كي تكون حائط الصد الأمامي، عند التهديدات الصهيونية لمصر، لا أن تكون غزة هي أحد الأخطار على مصر، كما يريده البعض لها أن تكون أو يروج لذلك البعض.

كما أنه يمكن أن تقام منطقة تجارية بين مصر وقطاع غزة، تعود بالنفع السياسي، والاقتصادي، والأمني، على الشعبين.

ثانيًا: ليبيا:

من صالح الدولة المصرية، والشعب الليبي، استقرار ليبيا، سياسيًا، وأمنيًا، واقتصاديًا، وأن تكون بها حكومة، معبرة إما عن الإرادة الشعبية الحرة، أو معبرة عن توافق القوى المتصارعة، وذات التأثير.

كما أنه، ليس من صالح الشعب الليبي، استعداء السلطة المصرية، أيًا كانت هذه السلطة ديمقراطية، أو دكتاتورية، ومحاولة عزلها عن التأثير في الملف الليبي، لأن أي سلطة في مصر، لا تستطيع تجاهل الأوضاع غير المستقرة في ليبيا.

كما أنه، ليس من صالح مصر، الانحياز لطرف من أطراف الصراع الليبي، وإن كان معه الحق أو الشرعية، فمن باب أولى ليس من صالح مصر الانحياز إلى طرف انقلابي، أو طرف رافض للعملية السلمية، ويرفض التداول السلمي للسلطة، فهذا الانحياز (إن حدث) يؤثر على مصالح الدولة المصرية في ليبيا، وهي كثيرة، سواء على المدى القريب، أو المدى البعيد، وسواء وصلت للسلطة، هذه الأطراف الرافضة للانحياز المصري، أم لم تصل.

ثالثًا: السودان:

لقد تم عزل مصر عن الملف السوداني، في أزمة جنوب السودان، ولكن هناك فرصة، لأن تكون مصر والسودان، شريكان، متكاملان، متعاونان.

فالسودان بلد حيوي بالنسبة لمصر، ومصر بلد حيوي للسودان، والدولتان تمثلان، عمقًا إستراتيجيًا لبعضهما البعض، والتعاون والتكامل بينهما هام، وله تأثير كبير، إن حدث في المجالات الاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية، وغيرها.

ومن المعلوم، أن التعاون، والتنسيق المصري السوداني، هام جداً، وضروري لمصر في ملف مياه النيل، الذي هو ملف مصيري، بالنسبة للدولة المصرية،فأي تهديد لمياه النيل، يوجد تهديد بقدره، على مصير ووجود

مصـر، فلابـد مـن إدارة ملـف العلاقـات المصـرية السـودانية بعقلانيـة، وموضوعية، وعلى نحو يحقق مصالح مصر في ملف مياه النيل، ولا تترك المساحات بين مصر والسودان فارغة،كي تملأها أثيوبيا لصالحها، فهذه العلاقات السودانية الأثيوبية، لها تأثيراتها السلبية على مصر، ولاسيما في حالة توتر العلاقات المصرية السودانية، لذلك ليس من صالح الدولتين توتير، أو إضعاف العلاقات المصرية السودانية.

الدائرة الثالثة: « دائرة دول حوض النيل والقرن الأفريقي - الدائرة الأفريقية».

هذه الدائرة، هي الأقرب، من حيث الأهمية للمصالح المصرية، بعد الدائرة الحدودية، حيث أن شريان الحياة المصري، وهو نهر النيل ينبع، ويجري، ويفيض بخيره من داخل هذه الدائرة، لذا يجب أن تُولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا لدورها في أفريقيا عامة، ودول هذه الدائرة خاصة، بحيث يصبح الدور المصري مميزًا، ومحققًا للمصالح المصرية في أفريقيا عامة،ودول حوض النيل والقرن الإفريقي خاصة، حيث أن أفريقيا تمثل المستقبل، والامتداد الطبيعي للمصالح المصرية، باعتبارها سوقًا اقتصاديًا، وقارة غنية بالموارد الطبيعية، وبها أكبر عدد من المسلمين في العالم، وبها منابع نهر النيل، شريان حياة المصريين.

ويمكن تقسيم الدائرة الأفريقية، إلى أقسام في العلاقات المصرية على النحو التالي:

- **قسم العلاقات المصرية السودانية والجنوب سودانية.**
- **قسم العلاقات المصرية ودول حوض النيل.**
- **قسم العلاقات المصرية ودول القرن الإفريقي.**
- **قسم العلاقات المصرية والدول الإفريقية ذات الأغلبية الإسلامية.**

- قسم العلاقات المصرية مع الدول المحورية في القارة الإفريقية.

- قسم العلاقات المصرية مع باقي الدول الأفريقية.

وهذه الدائرة، لا تخفى أهميتها للأمن القومي المصري، والاهتمام بها على النحو المناسب، يمثل اهتمامًا بالأمن القومي المصري، ومصالح مصر المصيرية، والحيوية، والكبرى.

وحتى لا نخرج الدراسة عن اختصارها نؤكد على مايلي:

١- لابد وأن تُراجع بشكل دائم الدولة المصرية، سياستها تجاه السودان، وجنوب السودان: حتى لا يستمر التأثير السلبي على المصالح المصرية، المصيرية، والحيوية، والكبرى، كما هو حادث الآن، وحتى لا تتزايد التهديدات، أكثر من ذلك، فيجب التحرك في الاتجاه الصحيح، المحقق للأمن القومي المصري، وأهدافه.

٢- إن من الهام والضروري، إعادة النظر في السياسات المعتمدة، تجاه دول حوض النيل : لأن بها مصالحنا المصيرية، والمتمثلة في «منابع ومجرى نهر النيل» فهو شريان حياة شعبنا وسبب وجود دولتنا.

٣- من الهام والضروري، إعادة النظر في السياسات المعتمدة، تجاه دول القرن الإفريقي : لأن بها مصالحنا الحيوية، والكبرى، والمتمثلة في « باب المندب» و «الملاحة في البحر الأحمر» و« التأثير على الملاحة في قناة السويس ».

٤- كما يلزم وضع استراتيجية للسياسة الخارجية المصرية، واضحة تجاه أفريقيا، وخاصة دول حوض النيل والقرن الإفريقي، تتضح فيها محددات السياسة المصرية، وأدوات، وآليات هذه السياسة : بحيث تكون فاعلة، ومؤثرة، وقادرة، على تحقق المصالح المصرية، وتضع صورة ذهنية جديدة، ومفيدة للدولة المصرية، تخدم ملفاتها المصيرية، والحيوية، والكبرى.

٥- وختام القول، في هذه الدائرة، يجب إيجاد صيغ للتعاون المصري مع هذه الدائرة، على أساس الاحترام المتبادل، والتكامل، وعدم التدخل في شئون الغير، وتفهم المصالح المشتركة، مع العمل على تقديم المساعدات المصرية لهذه الدول، بشكل يعزز التعاون، والتكامل : كما يجب أن تستفيد الدولة المصرية من قوتها الناعمة، المتمثلة في مؤسسة الأزهر، والكنيسة المصرية، وكذا التاريخ المصري القديم(**الذي يرى كثير من الأفارقة، أن الحضارة المصرية القديمة الفرعونية، هي حضارة أفريقية، وأن مصر أصل الحضارة الأفريقية**)وفتح أبواب الجامعات، والمعاهد المصرية،للبعثات التعليمية الأفريقية، والتواصل مع الأغلبيات، والأقليات، التي تشترك مع مصر في الثقافة الإسلامية أو المسيحية، لتمارس هذه القوى ضغوطًا على حكوماتها لصالح مصالح الدولة المصرية.

الدائرة الرابعة: « الدائرة العربية والإقليمية ».

وهذه الدائرة تنقسم إلى أقسام ثلاثة وهي:

١- دول عربية إسلامية.

٢- دول إسلامية غير عربية.

٣- وكيان صهيوني معادي للدول العربية والإسلامية.

وهنا نجد أن الأمن القومي المصري، إزاء ثلاثة أقسام من الكيانات، يجب التعامل معها حسب مقتضيات الأمن القومي المصري، وهو ما سنلقي عليه الضوء على النحو التالي:

١- دول عربية إسلامية.

وهي دول الجوار، ودول الخليج، ودول المغرب العربي، وهذه الدول تختلف في درجة أهميتها، وتأثيرها، بالنسبة للأمن القومي المصري.

فالدول التي بها مناطق إسلامية، مقدسة لها خصوصية عن غيرها،

كالمملكة العربية السعودية، وفلسطين، ثم باقي الدول العربية.

وعلى كل الأحوال، لابد وأن تكون هناك رؤية للأمن القومي المصري، في إطار العلاقات مع هذه الدول، ورؤية تقوم على التعاون، والتكامل، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، واحترام السيادة لكل دولة، ما لم تكن تشكل خطورة على الأمن القومي المصري، وتفعيل الأدوات، والإمكانيات المشتركة، وإبرام المعاهدات، والاتفاقيات، للتكامل والتبادل الاقتصادي، والدفاع المشترك.

٢- دول إسلامية غير عربية.

وهي تركيا، وإيران، وهاتان الدولتان، بالرغم من أنهما إسلاميتان، الأولى سنية، والثانية شيعية، إلا أن لكل منهما طموحًا في لعب دور كبير، ومؤثر، في دائرتهما الإقليمية على الأقل، وإن كان هذا مشروعًا في العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، إلا أنه من منظور الأمن القومي المصري، يجب أن يكون هذا الطموح عند محاولة تطبيقه في الواقع، لا يؤثر سلبًا على الدور المصري، ولا يشكل خصمًا منه، ولا يشكل خطرًا على الدور المصري، ولا على الأمن القومي المصري .

فالنظام الإيراني، حسب ما يطرحه من تصور فكري شيعي، وتصور سياسي ثوري توسعي، وامتدادات تنظيمية مسلحة، موالية له في بعض الدول العربية، لبنان، واليمن، والبحرين، إضافة إلى أقليات شيعية موالية له، في أغلب الدول العربية، يمثل خطرًا على الدول العربية السنية، سواء الملكية أو الجمهورية.

أما تركيا، فبعد فشلها، ويأسها من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، اتجهت إلى عمقها التاريخي، وإرث أجدادها القديم، وبعدها الديني السني، ولأن السلطة في تركيا وصلت إلى السلطة عبر صناديق الانتخابات، والمعايير الديمقراطية، وأغلب دول الإقليم الذين يعتلون السلطة فيها، وصلوا إليها إما توريثًا أو بالقوة،

ولأن السلطة في تركيا للشعب، فهذا يمثل تهديداً في نظر كثير من الأنظمة العربية السنية، ولاسيما بعد أن حققت تركيا نجاحات وقفزات عديدة، نحو التقدم، والتطور، في جميع المجالات تقريبا، قياسا على باقي أنظمة المنطقة، وقياسياً على تركيا فيما سبق من عقود.

والمفارقة أن الدولتين حققتا تقدمًا، اقتصاديًا، وعسكريا، وصناعيًا، وسياسيًا، وعلميًا، كبيرًا، على الأقل لا ينازعهما أو يفوقهما فيه في المنطقة إلا الكيان الصهيوني، فأظهر تقدمهما، تأخر باقي أنظمة المنطقة عنهما، أمام شعوب المنطقة.

وعلى ما تقدم، لابد من إعادة النظر في إدارة العلاقة، مع هاتين الدولتين، وتقييمها، بحيث يكون ضابطها المصالح الوطنية المصرية، وليس الأهواء، والعشوائية، وترويج الشائعات.

٣- كيان صهيوني معادي للدول العربية والإسلامية.

هو الكيان الغاصب، المعادي، وجوده تهديد للأمن القومي المصري، يجب التعامل معه، وفق قدرات، ومصالح الدولة المصرية، وما يحقق أمنها القومي.

بعيدًا عن التهوين لقدرات الكيان الصهيوني، ومن يدعمه من القوي الدولية، وبعيدًا عن المزايدات الفارغة من الأفعال المؤثرة، وكذلك بعيدًا عن الرعب الكاذب، والتهويل من الكيان الصهيوني، الذي يحطم إرادة الأنظمة، كي ترتمي تحت أقدامه، ليضمن استمرارها، واستمرار الدعم الغربي لها.

يجب العمل على حفظ الأمن القومي المصري، من التأثير السلبي، لوجود هذا الكيان المغتصب، وتحركاته، سواء في الداخل الفلسطيني، أو في المجال الإقليمي، أو الأفريقي، أو الدولي، والذي يخصم من الدور المصري ويؤثر عليه سلباً، وذلك بخلق حالة حقيقية من الاستقرار الداخلي، والتماسك الحقيقي للجبهة الداخلية، واستعادة الدور المصري، إفريقياً، وعربياً، وإقليمياً، ودولياً،

وخلق توازن قوى، يعتمد على القدرات المصرية، بيننا وبين هذا الكيان الغاصب .

الدائرة الخامسة: « الدائرة الإسلامية العالمية »

وهي تجمع باقي الدول الإسلامية في العالم، كما يجب أن تضم إلى هذه الدائرة وتحظى بالاهتمام،«الأقليات المسلمة» أيضاً في الدول غير الإسلامية، كالصين والهند ونحوها .

فيجب إدارة علاقة مع هذه الدول، وهذه الأقليات، بحيث يمكن استثمارها، واستغلالها، لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري، وتصب في صالح هذه الدول، وهذه الأقليات، لما لهذه الرابطة العقائدية، والثقافية، من أثر في تقوية العلاقات، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وغيرها، وإيجاد مصالح مشتركة، ومتبادلة مع الدولة المصرية.

الدائرة السادسة: « الدائرة العالمية والدول الكبرى ذات التأثير الدولي »

إن سلوك الدولة المصرية، في مجالات العلاقات الدولية،يجب أن يحظى بعلاقات حسنة،تحقق مصالحها الوطنية، مع دول العالم أجمع، ولاسيما الدول الكبرى منها، والتي لها تأثيرها الواضح سواء سياسيًا أو عسكريًا أو اقتصاديًا، وهذه الدول هي: « أمريكا، وبعض دول الاتحاد الأوربي وبريطانيا، وروسيا، والصين، واليابان».

فهذه الدول، يجب على الدولة المصرية صياغة سياسة تجاهها، قائمة على عدم التبعية المصرية، لأي منها، وإنما علاقة قائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشأن المصري الداخلي، واحترام السيادة المصرية، على أرضها وحدودها، وخصوصيات شعبها.

فيجب أن تكون العلاقات المصرية، مع هذه الدول، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو العسكرية، أو الأمنية، تمنع تبعية مصر، لأي من

هذه الدول، في أيٍ من المجالات السابقة أو غيرها، لأن هذا يهدد أمن مصر القومي، ويعرضها لانكشاف اقتصادي، أو عسكري، أو أمني.

كما أن علاقات مصر الدولية مع هذه الدول، لابد وأن تكون قائمة على استقلال القرار الوطني، مع عدم الاستعداء لهذه الدول، أي سياسة، حذرة تارة، ومنفتحة أخرى، مع الاستقلال، ومراعاة المصالح الوطنية المصرية.

ثانيًا :ركائز الأمن القومي المصري:

يجب أن يكون للأمن القومي المصري،-حسب مفهومه الصحيح - ركائز، لا غنى له عنها، لكي يقوم بدوره، ويحقق أهدافه .

ويجب العلم بأن مهمة توفير هذه الركائز، مهمة وطنية، لا تقع على عاتق السلطة الحاكمة القائمة، أو السابقة، أو التالية فقط، بل تقع أيضًا على عاتق المؤسسات الوطنية المتعددة، الرسمية، وغير الرسمية، وعاتق النخب الفكرية، والدينية، والسياسية، كل منها حسب قدرته، ودوره،ومن أهم هذه الركائز ما يلي:

١ -تحقيق الإدراك التام والمطابق - لدى العامة والخاصة - لواقع التهديدات، والتحديات،والأهداف:

والمقصود هو نشر الوعي المجتمعي، المطابق لما تواجهه الدولة المصرية من تهديدات، أو يمكن أن تواجهه من تحديات، وكذا التوعية بالأهداف التي تسعى الدولة المصرية تحقيقها، على المستوى الداخلي والخارجي، وكذا الوقوف على قدرات، وإمكانيات الدولة المصرية، على وجه العموم، التي تحقق بقدر آمن مواجهة التحديات، والقضاء على التهديدات، وتنفيذ الأهداف.

٢ - إيجاد استراتيجية لتنمية واستثمار القدرات، والإمكانيات، والقوى الكامنة في المجتمع، والفرص المتاحة للدولة المصرية:

والمقصود من ذلك هو:« **الاستثمار الكامل للقوى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعقائدية، والثقافية، للدولة المصرية، والاستفادة منها دون إهدارها مع الحفاظ على استمرارها، في حالات السلم، والحرب، والحالة التي بينهما، لتحقيق الأهداف المتمثلة في الحفاظ على سلامة، وأمن واستقرار، وسيادة الدولة المصرية على أراضيها، ومواطنيها، وحمايتهما من أي تهديد أو اعتداء** »

٣- توفير القدرة على المواجهة الحاسمة، والمناسبة، للتهديدات الخارجية، ولا يجب الانصراف الذهني هنا للقوة العسكرية والأمنية فقط:

والمراد هنا، هو وجوب أن تكون الدولة المصرية على استعداد، وجاهزية لاستخدام جميع القدرات المتاحة، وأسباب الاستقرار الداخلية، وأداء المهام فيما يخص العلاقات الخارجية، مثال:

أ- إعداد قوة عسكرية، احترافية مهنية: تمتلك أسلحتها المصنعة، إما محليًا أو مستوردة من دول متنوعة،ويجب أن تكون مصادر التسليح، من دول لا تحمل عداءً، أو أطماعاً في الدولة المصرية، بحيث تكون مهمة هذه القوة العسكرية، هي الدفاع عن الدولة المصرية، وحدودها، ومواطنيها، من أي اعتداء، أو تهديد الخارجي، ولايتورط الجيش في المنافسات، السياسية، والاجتماعية، والفكرية، والاقتصادية، أو الرياضية، لكي تحظى هذه القوة بتقدير، واحترام كل المكونات، لكونها على مسافة واحدة، من الجميع، لأن التنافس في هذه المجالات، يفرز أخلاقاً اجتماعية، ومواقف سياسية، وأطماعاً اقتصادية، لها تأثيرها السلبي، على هذه القوة العسكرية الوطنية، في المدى القريب، أو البعيد، بشكل مباشر، أو غير مباشر، وهي القوة التي يجب أن ننأى بها عن أي منافسات داخلية، تفرز أخلاقيات وسلوكيات سلبية تجاهها.

ب- إعداد قوة شرطية محترفة: تحترم حقوق الإنسان المصري،وتلتزم

بالقانون والدستور، مهمتها الأساسية هي:« **توفير الأمن العام والخاص، والحماية للمواطن المصري، نفسه وماله وممتلكاته، ولا تكون ثقافتها السلوكية مع المواطن قائمة على إخافته، وقمعه، وفي حالة خرق المواطن للقانون تتعامل معه بما يوجبه القانون».**

وذلك حتى تنال احترام، وتقدير وحب المواطنين، مما يساعدها على أداء مهامها على أكمل وجه، وتحظى بدعم المواطنين، ولا تتحول إلى عدو للمواطنين، يتحينون الانتقام منها في أول موجات احتجاجية، أو فوضى تعم البلاد.

ج- إحداث استقرار سياسي: وذلك بالعمل على اعتماد وتفعيل الاستحقاقات الديمقراطية، لتطبيق الإرادات الشعبية، لاختيار ممثلي الشعب، في المجالس النيابية، والمحلية، والسلطة التنفيذية، بشكل نزيه وشفاف ومعبر، والتفعيل الحقيقي، للتداول السلمي للسلطة، والمشاركة السياسية، ونشر الوعي، وثقافة التعايش المشترك، والتغيير والإصلاح بالوسائل السلمية، والطرق القانونية، والدستورية.

د- استثمار واستخدام النخب، وكذلك استثمار وتوجيه كل من له تأثير سياسي أو اجتماعي أو ديني من الشخصيات، والحركات، والجماعات، والمؤسسات الدينية، والسياسية، والفكرية، والمجتمعية، المتنوعة: لصالح تماسك الوطن، وتحقيق استقراره، ونهضته، وليس لتفتيته وتأخره.

٤- إعداد سيناريوهات مستقبلية لمواجهة التحديات، والتهديدات، والمتغيرات، في المجالات ذات التأثير على الأمن القومي المصري:

ويتحقق ذلك بأن تكون هناك إجراءات،وتدابير، واستراتيجيات،قابلة للتنفيذ والتفعيل، عند الحاجة إليها لمواجهة التهديدات، أو التعامل مع التحديات، والمتغيرات، أو تحقيق الأهداف ، وسواء كان ذلك على المستوى السياسي أو الأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

٥- العمل على إزالة الأسباب، التي يمكن أن تحدث تباعد، ورفض، وكراهية، بين السلطات الثلاثة، وبين العامة من الشعب، ولاسيما جيل الشباب:

إن نشر أو انتشار روح الكراهية، والرفض، والتربص، بين السلطات الثلاثة، أو أحدها، بينها وبين العامة من الشعب، وخاصة جيل الشباب منهم، لهو نذير خطر، فهذه الحالة يمكن أن تكون وقودًا لاحتجاجات، وانتفاضات، قد تتحول إلى نزاع، وصراع داخلي، تنتهي باحتراب أهلي لأسباب طائفية، أو سياسية، أو اجتماعية، وكل ذلك يهدد الأمن القومي المصري.

لذا يجب العمل الجاد، والناجز، في اتجاه الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعلامية التي تشكل جسور الرضى الشعبي، ويتحقق التواصل بين مؤسسات الدولة، وممثليها وبين المكونات الشعبية، جميعها، بلا تفرقة، ولا تمييز، كما يجب إعلاء مبدأ المساواة، في الحقوق والواجبات، والالتزامات، والفرص أمام الجميع، وأن تسود سلطة القانون على جميع أبناء الوطن حُكاماً، أو محكومين، مؤيدون، ومعارضون، مسلمون، ومسيحيون، أغنياء وفقراء .

المبحث الثالث

أبعاد الأمن القومي المصري

إن اعتماد المفهوم الصحيح، والشامل، للأمن القومي المصري، يجعله يتسع ليشمل أبعادًا ذاتَ طابعٍ عسكريٍ، وأمنيٍ، واقتصاديٍ، وسياسيٍ، واجتماعيٍ، وثقافيٍ، وبيئيٍ، وجغرافيٍ، وديمجرافيٍ، بحيث لا يمكن بحال تجاهلها، أو إهمالها، وذلك لمواجهة مهددات الأمن القومي، الداخلية، والخارجية ذات الأبعاد المتعددة، مثال:

- **البعد الاجتماعي**:تحقيق السلم المجتمعي، ومنع أسباب الصراع الداخلي، بين المكونات المجتمعية على أساس طبقي.

- **البعد الاقتصادي**:تحقيق التقدم الاقتصادي، والرفاهية، ومنع أسباب الصراع الداخلي بين المكونات المجتمعية، لغياب العدالة الاجتماعية، أو بينها وبين السلطات الحاكمة .

- **البعد السياسي**: تحقيق الاستقرار السياسي، ومنع أسباب الصراع الداخلي بين المكونات المجتمعية، نتيجة الاستبعاد السياسي، أو عدم التداول السلمي للسلطة.

- **البعد الثقافي**:نشر الوعي الصحيح، المؤدي لقبول الآخر، والتعايش المشترك، وإدارة التنوع لصالح الوطن، ومكوناته جميعا، ومنع أسباب الصراع الداخلي بين المكونات المجتمعية، نتيجة الصراع الديني أو الطائفي أو المذهبي.

هذا بخلاف الأبعاد الخارجية، ومهدداتها، وتحدياتها، ومن ثم يتضح أن شمولية مفهوم الأمن القومي، تعني أن له أبعادًا متعددة، تترابط، وتتكامل فيما

بينها، ونذكر أهمها هنا على النحو التالي:

١- البعد العسكري للأمن القومي:

٢- البعد الاجتماعي للأمن القومي:

٣- البعد الثقافي والعقائدي للأمن القومي:

٤- البعد الاقتصادي للأمن القومي:

٥- البعد الديمجرافي للأمن القومي:

٦- البعد الجغرافي للأمن القومي:

٧- البعد البيئي للأمن القومي:

٨- البعد السياسي للأمن القومي:

٩- البعد الأمني الداخلي للأمن القومي:

هذه هي أهم الأبعاد، المُشَكِّلةُ لدعائم، وأُسس تحقيق الأمن القومي المصري،والتي يجب أن تتوافر له، ويجب أن يراعيها، ويستغلها وينميها صاحب القرار، ويعيها المواطن، والمجتمع، لكي يحافظ عليها، ويدعمها.

ومن الأهمية بمكان، أن نؤكد هنا، أن هذه الأبعاد فيما بينها علاقة ارتباط واعتماد، لا يمكن تجاهلها، ومن الخطأ والخطر الجسيم، أن نعتمد على البعد الأمني، أو العسكري فقط، ولكن لابدّ وأن نعتمدها، ونراعيها جميعًا، وسوف نلقي عليها الضوء بشكل مختصر على النحو الآتي:

أولا : البعد العسكري للأمن القومي :

البعد العسكري، يجب أن يحقق مطالب الأمن، والدفاع، والردع العام، على المستويين، الإقليمي، والدولي، من خلال بناء قوة تحقق احتياجات الأمن، والدفاع، والردع، وتحتفظ بحالة مثالية، من الجاهزية للاستعداد

القتالي.

ويجب أن تلقى القوة العسكرية، كامل الدعم المجتمعي، والسياسي، لقيامها بمهامها على أكمل وجه، حسب ما يقرره القانون، والدستور، كما يجب أن يكون كل من، الجيش بعمومه، والمؤسسة العسكرية، وقيادتها، محل احترام، وتقدير كل مكونات المجتمع.

كما يجب أن تتفرغ هذه القوة، للدفاع عن حدود الدولة، ومواطنيها، من الاعتداء، أو التهديد الخارجي، ولا يصح بحال أن تتورط في الصراعات، أو الانحيازات، السياسية، والفكرية، التي يمكن أن تنشب بين المكونات الوطنية، فلابد وأن تكون على مسافة واحدة، من كل المكونات في المجتمع، كما لا يصح أن تتورط في المنافسات الاقتصادية، ولا تُزاحم المؤسسات، والشركات المدنية الرسمية أو غير الرسمية، في الأنشطة الصناعية، والزراعية، والتجارية، والترفيهية، والخدمية، فكل ذلك ليس من شأن الجيوش الوطنية، في الدول المتقدمة أو القوية، ولأن ذلك يؤثر سلبًا على قدرة الجيوش، واستعدادها للقيام بمهامها، ووظائفها الأساسية، ومن ثَم يؤثر على التقدير المجتمعي لها، لاعتبارات عديدة، ولانشغالها عن مهامها، بمهام مؤسسات أخرى، فلا هي قامت بمهامها، ولا قامت المؤسسات المدنية بدورها، فعطلت وتعطلت، وكل ذلك له آثار سلبية عديدة، على الأمن القومي المصري.

نعم يجب أن يكون للجيوش مساهمات، صناعية، وتجارية، وزراعية، وخدمية، ولكن هذا مشروط بحالتين :

- **الحالة الأولى:** أن تكون الدولة في حالة حرب حقيقية، أو نزلت بها كارثة طبيعية، أو ما شابه.

- **الحالة الثانية:**أن يكون ذلك خاص بمجالات البحث العلمي، والتصنيع بهدف بناء قدرات عسكرية، ذاتية، وطنية، متطورة، وقوية، تسهم في تحقيق

الاعتماد عليها، لبناء جيش قوي، يمتلك السلاح الفعّال، والمصنع محليًا، والذي يمكن أن ينافس به ويصدره خارجيًا.

كما أن هذا البعد يقتضي، أن تسعى الدولة لامتلاك قدرات عسكرية، من صناعتها المحلية، ولا تكون تابعةً في ذلك، لقوى إقليمية، أو دولية، صديقة، أو غير صديقة، وأن تتفرغ المؤسسة العسكرية، لبناء قوة عسكرية متطورة، على استعداد دائم، وتام، ومتطور، لأداء مهامها.

ثانيًا: البعد الاجتماعي للأمن القومي:

ويتحقق البعد الاجتماعي، لمفهوم الأمن القومي المصري، بأن يعم المجتمع، ومكوناته الرغبة في العيش المشترك، على أرض هذا الوطن، وتتلاشى دعوات الكراهية، والانتقام، والثأر، والرفض للآخر، والإقصاء، ويتحقق السلم، والاستقرار المجتمعي، وأن يُستبعد بشكل تام، ونهائي، شبح الاحتراب الطائفي، أو الأهلي، أو السياسي، أو التهديد به في الخطاب، والسلوك المجتمعي، ووسائل الإعلام الخاصة، والعامة، أو وسائل التواصل الاجتماعي.

كما يجب لتحقيق البعد الاجتماعي، أن يُستثمر التنوع، والاختلاف في المجتمع من قِبل السلطة، والمكونات الوطنية، نحو التكامل، والتعاون، والتوافق بين المكونات،بهدف تحقيق المصالح العامة، والمصالح الوطنية.

كما يجب وضع الآليات القانونية، والموضوعية، لمنع خطابات التحريض على العنف، والكراهية، والتمييز، والإقصاء، والاستحواذ، كما يجب تفعيل الحوار، كآلية ناجحة بين المكونات، لتسوية الخلافات، على أُسس تُحقق المساواة في الحقوق والواجبات، وعدم التفريق، أو التمييز بين المواطنين، بسبب لون، أو دين، أو فكر، أو نوع، أو اختيار سياسي، أو انتساب وظيفي.

ولكي يتحقق السلم والأمن المجتمعي، الذي هو أحد دعائم الأمن القومي

المصـري، يجـب أن تقـوم الدولـة، ومؤسسـاتها الرسـمية، وغيـر الرسـمية، ومكوناتها المجتمعية، بحماية البعد الاجتماعي وتقويته، والاستفادة منه في تنمية الشعور بالانتماء، والولاء الوطني، وإقامة العدالة الاجتماعية.

ثالثًا: البعد الثقافي للأمن القومي:

يجب على مؤسسات الدولة والمجتمع، حماية البعد الثقافي، من العدوان عليه من الخارج أو الداخل، ويقصد بالبعد الثقافي هنا، هو: «**قِيم المجتمع الكليـة، ومعتقـده الـديني، وأعرافـه، وتقاليـده السـائدة، وتاريخـه، وخصوصياته**»، فهذا البعد الثقافي بهذا المفهوم العام، يجب التعامل معه على محورين:

- **المحور الأول:** وجوب المحافظة على البعد الثقافي، لأن المحافظة عليه، حفاظ على الأمن القومي.

- **المحور الثاني:** وجوب استثمار البعد الثقافي، في الحفاظ على الأمن القومي، بمفهومه الصحيح والعام.

وعليه، فيجب على المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، والمؤسسات الدينية، والقوى السياسية، والمثقفين، والمفكرين، والعلماء والباحثين مايلي:

١- أن يشكلوا درعًا، ثقافيًا، ودينيًا، وفكريًا، واقيًا للأمة المصرية،إذا كانت قيمها الدينية، تتهددها الأخطار من الداخل أو الخارج، لحشد الجهود، للحفاظ على القيم الدينية، والثقافية للدولة المصرية.

٢- أن يشكل الحفاظ على البعد الثقافي، أداة لتماسك اللحمة الوطنية، وتوحيد الجبهة الداخلية، وجعل الثقافة الوطنية، أداة تجميع المكونات، وتوافقها على المشتركات.

٣- استثمار البعد الثقافي، والقوى الفكرية، والدينية، والسياسية، لتحقيق مصالح الدولة المصرية، في مجال العلاقات الدولية، مع الدول التي تتوافق

ثقافيًا، مع مكونات، أو بعض مكونات دولتنا، مثال:

٤- الاستفادة من مكانة الأزهر، في العالم الإسلامي .

٥-الاستفادة من علاقة الكنائس المصرية، بأثيوبيا وبالغرب .

٦- الاستفادة من قدرة القوى الإسلامية، على التعامل مع قوى مشابهة، ذات تأثير في بعض الدول الأخرى في أفريقيا أو آسيا.

٧– الاستفادة من علاقات بعض القوى الليبرالية، في التواصل مع الغرب.

كل هذه التنوع، يمكن أن يشكل إضافة للقوة المصرية الناعمة، الداعمة للأمن القومي المصري، وليس خصمًا منها .

رابعا : البعد الاقتصادي للأمن القومي :

ويتمثل في حماية الثروات الطبيعية، والموارد المالية، وحسن استغلالها، واستخراجها، وتوزيعها، وتنميتها، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وإتباع سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم سياسة التصنيع للتصدير، لتحقيق النمو الاقتصادي، ثم العمل على تحقيق الرفاهية، والخروج من دائرة الدول المتخلفة، والفقيرة، إلى دائرة الدول الأكثر نموًا، ثم الدول الصناعية،ثم الدول المتقدمة.

كما يجب إتباع سياسات اقتصادية، تتناسب مع الظروف الثقافية، والاجتماعية، تمنع التبعية، والانكشاف الاقتصادي، وتزيد مستوى الدخل الحقيقي، للمواطن المصري، بحيث يضمن له، ولأسرته حياه كريمة، مع توفير وتحسين الخدمات، في مجال الصحة والتعليم، لأن ذلك من أهداف الأمن القومي، ومن عوامل الحفاظ عليه .

كما من الضروري عدم الانسياق، خلف سياسات صندوق النقد الدولي، الذي لا يعمل لصالح الدول الفقيرة، بل سياساته تساهم في إحداث فجوات

طبقية، تسهم في إحداث فوضى واضطرابات، فهي لا تصلح لدولنا، بل فشلت في أغلب الدول التي انصاعت لسياسات الصندوق.

خامسًا: البعد الديمجرافي للأمن القومي:

وهو البعد، الذي يركز على العنصر البشري، وأهميته، والقدرة على الاستفادة منه، وتوظيفه، واستثماره، وتحويله إلى أداة قوة، وإضافة لقدرات الدولة ومؤسساتها، وليس أداة ضعف، أو خصم من قدرات الدولة.

فالعنصر البشري، إذا تم الاهتمام به على الوجه المستهدف، ليكون عنصرَ إضافةٍ، وقوةٍ، وتم تنشئته، وتنمية قدراته بشريًا، وعلميًا، واجتماعيًا، ودينيًا، وثقافيًا، سيكون عنصر قوة للدولة، ولاسيما إذا كان قادرًا على التفاعل الايجابي مع الآخر، المختلف عنه، أو المختلف معه.

أي أن العنصر البشري له التأثير البالغ، في الحفاظ على الأمن القومي المصري، لذلك لايمكن في حال وجود سياسات وطنية، رشيدة،أن تشكل الزيادة السكانية، أي إشكالية حقيقية، بل تكون أحد الدعائم الكبرى لأبعاد الأمن القومي جميعها، بما فيها البعد الاقتصادي، ودولة الصين خير مثال على هذا.

سادسًا: البعد الجغرافي للأمن القومي:

وهو البُعد، المتعلق بإقليم الدولة، وحدودها، وطبيعتها الجغرافية، وضرورة الحفاظ عليها، وحمايتها من الاعتداءات، أو الانتهاكات، ومعرفة عبقرية الموقع، والعمل على الاستفادة منه،سواء على مستوى الحدود البحرية، أو البرية، أو الجوية، وتنميتها اقتصاديًا، وجعلها مأهولة بالسكان، والعمران.

والموقع الجغرافي للدولة المصرية، يتميز بالعبقرية الأمنية، حيث الحدود

الطبيعية، والمتمثلة في البحرين الأحمر والمتوسط، والحدود الصناعية، وهي الفاصلة بين الدولة المصرية وكل من دولة السودان وليبيا وفلسطين .

وفي إطار الحديث عن البعد الجغرافي، يجب تسليط الضوء من قبل المؤسسات المعنية،في الدولة المصرية على أربعة محافظات، يجب الاهتمام بها وهي المحافظات الحدودية الأربعة، محافظتي جنوب وشمال سيناء، ومحافظة أسوان وخاصة منطقتي حلايب وشلاتين، ومحافظة مرسى مطروح، فهذه المحافظات، يجب الاهتمام بسكانها، من حيث تقديم الرعاية الكاملة والتامة، في الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والأمنية، والتوعوية .

كما يجب أن تكون هذه المحافظات، مناطق جذب للسكان، وتقام بها مشاريع اقتصادية، وصناعية، وذراعية كبرى، حتى تكون دروع واقية، للأمن القومي المصري، وليست مناطق مكشوفة أمنياً، يمكن إضعاف المنظومة الأمنية المصرية فيها، من خلال اختراق هذه المناطق، وخاصة مناطق سيناء التي هي بوابة مصر الشرقية، والتي يجب حمايتها، لحماية باقي الدولة المصرية، ولن تتأكد حمايتها إلا بإعمارها، بالكثافات السكانية الكبيرة، ولن تتوافد عليها كثافات سكانية كبيرة، إلا إذا أقيمت المشاريع العملاقة، التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة، في كل المجالات الزراعية، والصناعية، والاقتصادية .

سابعًا : البعد البيئي للأمن القومي :

ويتحقق البعد البيئي، للأمن القومي، بالحفاظ على البيئة من التلوث، أو التَصحُر، أو الاحتباس الحراري، والعمل على تحويل البيئة المصرية إلى بيئة آمنة، وليست مُهدِدَةٌ لحياة الإنسان، أو الحيوان، أو الطير في الهواء،أو السمك في الماء، فيجب الحفاظ على المياه النيلية، والبحرية، ومياه الآبار، والمياه الجوفية من التلوث.

فيجب منع تلوث مصادر حياة الشعب المصري، كالمياه المالحة، والعذبة، ومصادرها، والأجواء ، وظاهر الأرض، وباطنها، ومصادر الغذاء، النباتي، أو الحيواني، أو السمكي.

كما يجب الحفاظ على المحميات الطبيعية، وتنميتها ورعايتها، والحفاظ على الأنواع النادرة من الحيوانات، والأشجار، والنباتات، والأسماك، والشُعَب المرجانية، والحفاظ على البيئة من التشوهات البصرية، واستثمار كل ذلك في مجالات السياحة الداخلية والوافدة، مع الحفاظ على البيئة، وتقاليد وقيم مواطني الدولة المصرية .

كما يجب العمل على منع دفن النفايات، الضارة بالإنسان، والبيئة المصرية، ومنع استخدام المبيدات، والكيماويات، الضارة بالإنسان والبيئة المصرية، ومنع إنشاء المصانع الملوثة للبيئة، أو الصناعات الملوثة للبيئة، وتفكيك المنشأ منها، واستبدالها بغيرها، وهي التي ترفض الدول المتقدمة إنشاءها على أراضيها، حفاظًا على بيئتها، ولكن بشكل تدريجي آمن حتى لا يتأثر الاقتصاد المصري سلبًا.

ولابد وأن تنتشر ثقافة الحفاظ على البيئة في المجتمع، وتصبح سلوك حياة، تحميه، وتتبناه مؤسسات المجتمع، ومكوناته، من نخب فكرية، وسياسية، ودينية، حتى يصير من المعلوم لدى كافة الشعب، وذلك للحفاظ على الأمن القومي المصري، والذي يُعلي من قيمة الإنسان المصري، ويجعل الحفاظ عليه، حفاظ على أمن الوطن أجمع.

ويبدأ تحقيق البعد البيئي للأمن القومي المصري، من الحفاظ على النظافة العامة، وإزالة تلال القمامة، من الأذقة، والشوارع، والميادين الصغرى، في الأحياء الشعبية، كما يبدأ تحقيق البعد البيئي للأمن القومي المصري، من منع إلقاء أي شيئ، (أي شيئ) على الأرض، في الشوارع، أو الطرقات، أو الميادين، أو الحدائق، أو أي مكان إلا في سلة المهملات، ويصبح ذلك ثقافة شعب.

ولكي يتحقق البعد البيئي للأمن القومي المصري، لا بد من سن القوانين اللازمة، ثم تفعيل هذه القوانين، ثم متابعتها، بشكل دائم، ثم نشر الوعي بها، وبأهمية الإلتزام بها، وبالضرر العام والخاص المترتب على عدم الإلتزام بها، ثم تُبين العقوبات التي ستُوقع على منتهك هذه القوانين.

ثامنًا: البُعد السياسي للأمن القومي:

وهذا هو البعد الأهم، والذي بتحققه، واستقراره، وتفعيله، والحفاظ عليه، يمكن أن تنطلق الدولة المصرية، لتحقيق جميع الأبعاد، والأهداف الأخرى، للأمن القومي المصري، لأنه بتحقيق هذا البعد، تجتمع المكونات الوطنية على بناء هذا الوطن والعمل على استقراره ونهضته .

والمقصود بالبعد السياسي للأمن القومي، هو:

«ذلك المفهوم الشامل، الذي يتعلق بمجموعة من المحاور، التي تمارس فيها السلطة الممثلة للدولة، وباقي المكونات النشاط السياسي، المحقق لمفهوم الأمن القومي المصري» .

ويشمل هذا البعد، الأداء السياسي الداخلي، للسلطة، ومؤسساتها، والسياسة الخارجية للدولة، وعلاقاتها الدولية، كما يشمل أداء المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، المعبرة عن إرادة الشعب، والمعبرة عن وجود حياة سياسية، مستقرة، وراشدة، وواعية، وبمبادئ يحكمها الدستور، المتوافق عليه شعبيًا، وسياسيًا، الذي يوضح سلطات المؤسسات، والعلاقة بينها، ويحقق الفصل الحقيقي بين السلطات، ويمنع تغول سلطة على أخرى، ويحقق التداول السلمي للسلطة، ويرسخ حكم القانون الذي سنته سلطة تشريعية منتخبة عن طريق انتخابات نزيهة.

إن وجود المشاركة السياسية، بمفهومها الصحيح، والواقعي، من التيارات السياسية، ومن لهم حق المشاركة من المواطنين، هو أحد علامات مراعاة

البعد السياسي، للأمن القومي المصري .

إن تحقيق المناخ السياسي الداخلي المستقر، لهو أهم أبعاد الأمن القومي، وأهم دعائمه، بل وأساس كل نهضة، وتطور، ويشهد لذلك أن جميع الدولة المتحضرة، والمتقدمة، تشهد استقرارًا سياسيًا، بمعناه الحقيقي، والصحيح، حتى أصبحت قاعدة، فكل دولة تشهد استقرارًا، فهي إما متقدمة أو متحضرة أو هي تنعم بالتحضر، أو هي تسير على طريقه.

لذلك، يجب على النظام الوطني، والدولة الرشيدة، سلطة حاكمة، ومعارضة، ومؤسسات مدنية، إن كانت تتسم بالخوف على حاضر، ومستقبل هذا الوطن، وترغب في وطن آمن، ومستقر، ومتقدم، يجب عليهم العمل على إيجاد حياة سياسية، حقيقية، واستقرار سياسي دائم، بحيث يتجه الوعي المجتمعي، نحو رفض العنف، والقمع، والاستبداد، والفوضى، والإقصاء، والاستحواذ، وخطابات التحريض، والكراهية، والتكفير، والتخوين، ورفض الوصول للسلطة عن طريق العنف، أو الانقلابات العسكرية، واستبداله بثقافة الحوار، وقبول الآخر، وإرادة العيش المشترك بحقوق متساوية، واحترام القانون، والتداول السلمي للسلطة، واحترام إرادة الشعب، سواء الأغلبية السياسية أو الأقلية السياسية.

فإن تحقق ذلك، فسوف يكون من اليسير، تحقيق الأمن القومي المصري بمفهومه الصحيح، والحفاظ عليه.

تاسعًا: البُعد الأمني الداخلي للأمن القومي:

بالرغم من أن هذا البعد، من أهم الأبعاد، فيما يظهر، إلا أن الأداء الأمني للمؤسسات الأمنية فقط، لا يمكن أن يحقق، أو يحافظ على الأمن القومي، أو يساهم في تحقيقه، إذا غابت الأبعاد الأخرى، أو فشلت الدولة في تحقيق باقي الأبعاد الأخرى، لذلك قمنا بعرضه بعد عرض الأبعاد الأخرى.

والمقصود بالبعد الأمني هنا، هو:

« قيام المؤسسات الأمنية الداخلية، بالحفاظ على الأمن القومي المصري، وذلك عن طريق الحماية، والوقاية، وذلك في إطار القانون والدستور»

فالحماية والوقاية، يقصد بها:

«حماية ووقاية المواطن، والمواطنين، والأموال العامة، والخاصة، ومقدرات الوطن، ومرافقه، ومنشئاته العامة، والخاصة، وثرواته، وأمنه، وسلمه المجتمعي».

ولابد أن يكون تحقيق البعد الأمني، في إطار الدستور، والقانون، وذلك بتنفيذهما، والالتزام بهما، وعدم خرقهما، تحت أي مبرر كان، ولا يجوز خرق القانون والدستور، من قبل الأجهزة الأمنية، ولو بدعوى الحفاظ على الأمن القومي، لأن خرقهما من قبل مؤسسات رسمية، يشكل في حد ذاته تهديدًا للأمن القومي المصري، لما فيه من آثار، وتداعيات سلبية، وخطيرة، لأنه يدعم فكرة الخروج على القانون بدعوى عدم التزام السلطة بالقانون، فالتزام الدستور والقانون من المؤسسات الأمنية، يدعم الأمن القومي، والحفاظ عليه، ويدعم المؤسسة القائمة على تطبيق الأمن، فتحوز ثقة الشعب، وتأييده، ولا يتم تحويلها إلى عدو يخيف الشعب، ويقهره، ويتربص به، ويتربص بها، فهذا يهدد الأمن القومي المصري.

وبما تقدم، نكون قد سلطنا الضوء، على أبعاد الأمن القومي المصري، دون توسع في الشرح وضرب الأمثلة، لأن الهدف من الدراسة الإشارة، والتنبيه، والتوعية، وليس التأصيل، والتنظير، والاستيعاب لكل عناصر الدراسة.

المبحث الرابع

خصائص الأمن القومي المصري في الرؤية الوطنية

قد يتصور البعض عندما يكون عنوان هذا المبحث« خصائص الأمن القومي المصري في الرؤية الوطنية ، أننا سنحشد عددا من الآيات والأحاديث التي تؤيد هذه الخصائص .

ولكن هذا المبحث يُمثل ، إمتداداً للرؤية التي قُدمت في الفصل الأول، والتي حاصلها أن الحفاظ على الأمن القومي للدولة يجب بالأدلة الشرعية من كتاب وسنة وإجماع لأن مع حفظه، تحفظ الأرض، والأنفس، والأموال، والدين، وتاريخ، وحاضر، ومستقبل هذا الوطن، كما يجب الحفاظ على الأمن القومي للوطن بالعقل، والمنطق .

إذن فالمراد هنا هو: القول بأن الأمن القومي، الذي يجب شرعاً الحفاظ عليه، لابد وأن تكون جميع خصائصه لا تتصادم، ولا تتعارض مع الشريعة الاسلامية المباركة، لأن الشريعة كما جاءت لتعبيد الناس لربهم، وتنقية نفوسهم، جاءت أيضاً لحفظ أرضهم، وأموالهم، وأنفسهم، وأعراضهم، ودينهم، وهو مقصود الأمن، الذي تسعى كل دولة راشدة لتحقيقه، ويسعى كل شعب واعي للتنعم به.

فالرؤية الوطنية يجب أن تختص بتصور أخلاقي، وواقعي، وفعّال، وآمن، ومقدور عليه، ومتطور، ومرن، لمفهوم الأمن القومي المصري وخصائصه، لكي يحقق أهدافه، لذلك فهو يتميز حسب هذه الرؤية بمجموعة من الخصائص،

تعكس منظومة القيم، الدينية، والوطنية، والأخلاقية، الراقية والواعية، والواقعية، التي تحقق أهداف الأمن القومي المصري، وتحيطه بنسيج آمن، وأخلاقي، وغير عدواني، يضمن له التأييد، والدعم الشعبي، ويحوز الاحترام الإقليمي، والاحترام الدولي.

وهذه الخصائص، يمكن أن تُمثل لصانع السياسات، وواضع التصورات، وصاحب القرار، الإطار الذي لا يصح تجاوزه، أو إهماله، إلا إذا تغيرت البيئة، التي تحيى فيها الدولة المصرية، كحالة الحرب، أو ما شابهها،كحرب إقليمية، أو عالمية، فعندها تتغير الرؤى، والاستراتيجيات، والتحالفات، إلا أن الأصل هو استقلال مفهوم الأمن القومي المصري، بخصائصه المستقلة.

كما يمكن أن تمثل هذه الخصائص، مؤشرات قياس لمعرفة، وتفهم سلوك وسياسات الدولة المصرية، المتبعة لتحقيق الأمن القومي المصري، والحفاظ عليه، فيتم دعم المؤسسات، وتوجيهها حسب ما يحقق الأمن القومي المصري.

ونقدم في السطور التالية، الخصائص التي يجب أن تُميز مفهوم الأمن القومي المصري، في الرؤية الوطنية، على النحو التالي:

الخاصية الأولى:«أنها رؤية دفاعية، ووقائية، وليست هجومية، أو عدوانية، أو توسعية».

الخاصية الثانية:«أنها تتميز بالاستقلالية، والوطنية، وعدم التبعية، لأيٍ من القوى الإقليمية، والدولية».

الخاصية الثالثة: «إنها قائمة على أُسس، ومبادئ أخلاقية، في الوسائل والإستراتيجيات ».

الخاصية الرابعة:« إنها قائمة على تماسك الجبهة الوطنية، وتحقق السلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاندماج الوطني ».

الخاصية الخامسة: « إنها قائمة، على أن دائرة دول حوض النيل، تتمثل فيها المصالح المصيرية للدولة المصرية ».

الخاصية السادسة: « أنها رؤية تهدف بالأساس، إلى الحفاظ على الدولة المصرية، ومصالحها العامة، والوطنية، ولكنها غير منفصلة عن المصالح الثقافية لها، ولا منفصلة عن الحفاظ على المقدسات في مكة، والمدينة، والقدس الشريف، فيجب حماية هذه المصالح من التهديدات والتحديات ».

الخاصية السابعة: « أنها رؤية تكاملية، وتعاونية، مع الدوائر الإقليمية، والوحدات الدولية، التي تربطها بالدولة المصرية مصالح مصيرية، أوحيوية، أوكبرى، أوفرعية، وعلى أساس من الاحترام المتبادل، للحقوق والتطلعات، وبما لا يؤثر سلبًا على المصالح المصرية، العامة، والوطنية ».

الخاصية الثامنة:«أنها رؤية تعتمد أن الأمن القومي المصري، محيطه محلي أولاً، ثم حدودي بالأساس، ولكنه ممتد عندما تهدد المصالح المصرية المصيرية، أو الحيوية، أو الكبرى، أو الفرعية للدولة المصرية ».

الخاصية التاسعة:« أنها رؤية قائمة على الالتزام بالدستور، والقانون المصري، وكذا الالتزام الواعي، بالقواعد ، والقوانين العادلة، والفاعلة، التي أقرها المجتمع الدولي، لتسوية النزاعات، وإنهاء الحروب، وحفظ السلم والأمن الدوليين، مع العمل الجاد، والدائم على إيجاد نظام عالمي آمن، وعادل، ومستقر».

الخاصية العاشرة: «أنها رؤية قائمة على تصورات، ووسائل، وأدوات، وخصائص، مرنة، ومتطورة، ضابطها تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والحفاظ عليه ».

وسوف نلقي الضوء عليها فيما يلي:

الخاصية الأولى: « أنها رؤية دفاعية، ووقائية، وليست هجومية أو عدوانية أو توسعية ».

وهذا يجعل هذه الرؤية، قابلة للتحقيق، باعتبار أنها واقعية، وتتناسب مع قدرات، وإمكانيات الدولة المصرية، كما أنها ستحظى بإجماعٍ وطني، باعتبارها تمثل الحد الأدنى، والضروري، للحفاظ على الأمن القومي المصري، فتتضافر كل الجهود لدعمها، بأنواع الدعم اللازم.

كما أنها تحقق اطمئناناً لدول الجوار، والدوائر الإقليمية، والدولية، وتمثل تحييدًا للقوى المتربصة بالدولة المصرية، وتجردها من أحد أسبابها الظاهرة التي يمكن أن تستهدف من خلالها استقرار الدولة المصرية، ومصالحها المصيرية، والكبرى، والحيوية.

كما أن الرؤية الدفاعية، والوقائية، أقل كلفة من النواحية السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والبشرية، قياساً على الرؤية الهجومية، العدوانية، التوسعية.

الخاصية الثانية: «أنها تتميز بالاستقلالية، والوطنية، وعدم التبعية لأيٍ من القوى الإقليمية والدولية».

إن الرؤية الوطنية المستقلة للأمن القومي المصري، يجب أن تتمتع بالاستقلال، والوطنية، حتى تتحقق فيها عناصر الأمان، والملائمة، والقدرة، والفاعلية على تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والمتمثلة كما سبق، في الحفاظ على أركان الدولة المصرية، وتحقيق المصالح العامة والمصالح الوطنية.

أما إذا كانت الرؤية للأمن القومي المصري، غير مستقلة، أو تابعة لرؤية قوى دولية، أو إقليمية أو نابعة منها، فإنها لن تحقق أهداف الأمن القومي المصري، ولكنها ستكون محققه لأهداف هذه القوى.

لذلك إن أحد أهم خصائص الرؤية للأمن القومي، الاستقلالية، وعدم التبعية.

الخاصية الثالثة: « إنها قائمة على أسس، ومبادئ أخلاقية، في الوسائل والإستراتيجيات ».

وهذا يعطي الدولة المصرية خصوصية، ويُعلي أسهمها، داخليًا، ودوليًا، ويجعل تحقيق أهداف الأمن القومي المصري هدف أخلاقي، يجتمع حوله، ومن أجله جميع المكونات المصرية، وهكذا تستخدم خصائص الأمن القومي المصري، لحشد الجبهة الداخلية، وتحقيق تماسكها، للحفاظ على الأمن القومي المصري.

كما يجعلها رؤية قائمة على أسس ومبادئ، يتوافق عليها العقلاء، من أتباع الرسالات السماوية، أو المناهج، والعقائد الأخرى، فيثمر ذلك تعاطفًا، شعبيًا،ودوليًا مع القضايا التي تدافع عنها الدولة المصرية.

الخاصية الرابعة: «إنها قائمة على تماسك الجبهة الوطنية، وتحقق السلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاندماج الوطني ».

إن مفهوم الأمن القومي، القائم على جبهة وطنية متماسكة، وسلم مجتمعي، واستقرار سياسي، هو المفهوم القادر على تحقيق أهدافه، ويجعل الدولة قادرة على مواجهة كل التهديدات الخارجية، وتكون سلطتها قادرة على المناورة السياسة، أو اتخاذ أيَّ إجراءات سياسية، أو عسكرية، في مواجهة التهديدات، والتعديات الخارجية .

أما الدولة التي تعاني من عدم تماسك الجبهة الداخلية، أو عدم استقرارها، تكون المساحات والخيارات أمامها قليلة، في مواجهة التهديدات، والتعديات، لانشغالها بمواجهة عدم الاستقرار الداخلي.

لذلك فإن الدولة المصرية، إذا اعتمدت أن الرؤية لمفهوم الأمن القومي المصري، قائمة على تماسك الجبهة الداخلية، والاستقرار السياسي، فهذا يكون داعماً لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري، ويشكل درعًا حصيناً، أمام من أراد أن يستهدف مصالح مصر العامة، أو مصالحها الوطنية بضرر.

كما أن إبراز أهمية هذه الخاصية، يصرف الجهود الرسمية، وغير الرسمية لمكونات الدولة المصرية، نحو تحقيق تماسك الجبهة الداخلية، وتحقيق السلم المجتمعي، والاستقرار السياسي، والاندماج الوطني، وفي ذلك عوائد كثير إيجابية على مستويات عدة، أهمها تعظيم قدرة الدولة المصرية، في مواجهة الملفات المصرية، كملف سد النهضة، وغيره .

الخاصية الخامسة: «إنها قائمة على أن دائرة دول حوض النيل، تتمثل فيها المصالح المصيرية للدولة المصرية ».

إن أهمية دائرة دول حوض النيل، والتي بها شريان حياة ووجود المصريين، والمتمثل في منبع، ومجرى مياه النيل، بالنسبة للدولة المصرية، هي أهمية مصيرية.

فمن المسلمات لأي سلطة تتولى الحكم في مصر، أن تعي ذلك، ولكن أيضًا يجب أن تتضح هذه الأهمية، لدى الرأي العام الداخلي، والرأي العام في دول هذه الدائرة، والرأي العام الدولي، والإقليمي، حتى تجد الدولة المصرية المساندة، والتفهم المحلي، والإقليمي، والدولي، عند اتخاذها أي إجراءات سياسية، أو حتى عسكرية، للحفاظ على مصالحها المصيرية، في مياه النيل، إذا تم تهديدها، أو الاعتداء عليها .

كما يجب إحداث الوعي اللازم، لدى عامة الشعب المصري، ومكوناته السياسية، والدينية، بأهمية وخطورة هذه الدائرة، لكي تتجاوز خلافاتها، وتنافساتها السياسية، وتلتف حول هدف واحد، هو الدفاع عن مصالح مصر المصيرية في هذه الدائرة، والتي لم ولن تتحقق في ظل عدم تماسك الجبهة الداخلية، وعدم وعيها بالمخاطر المصيرية، التي تتهدد الأجيال القادمة، والتي يجب أن تعلو فوق كل الخلافات السياسية.

الخاصية السادسة: « أنها رؤية تهدف بالأساس إلى الحفاظ على الدولة المصرية، ومصالحها العامة، والوطنية، ولكنها غير منفصلة عن المصالح

الثقافية لها ولا منفصلة عن الحفاظ على المقدسات في مكة، والمدينة، والقدس الشريف، فيجب حماية هذه المصالح من التهديدات، والتحديات ».

كما سبق وبيّنا، أن من خصائص الأمن القومي المصري، أنه دفاعي، ووقائي، ومعنيٌ بالداخل المصري وحدود الدولة، ولكنه في الحقيقة ليس منفصلا عن مصالحه الثقافية، وهي « الحفاظ على المقدسات الدينية، والعقائدية، كمكة، والمدينة، والقدس الشريف، من التهديد، والتدنيس، والاعتداء، باعتبار أنه يجب أن يدافع عنها المسلمون أصحاب عقيدة التوحيد، وأن الدين من المصالح التي تعارف على حمايتها كل العقلاء من المسلمين وغيرهم، وأطلقوا عليها المصالح الثقافية، أو الأيديولوجية، التي يجب الحفاظ عليها وحمايتها .

فالنسبة للمسلمين الذين يشكلون قرابة ٩٥% من سكان الدولة المصرية، لا يمكن أن يفرطوا طوعًا، في أيٍ من المقدسات الإسلامية، فيجب على مؤسسات الدولة المصرية، مراعاة هذا المصالح، لأن تهديدها يشكل تهديدًا للأمن القومي المصري.

وعليه، فلا يمكن إغفال، أو إهمال هذه المصالح الدينية، والعقائدية، والتي يطلق عليها مصالح ثقافية، كما يجب توعية الرأي العام الداخلي، والإقليمي، والدولي، بمصالح مصر الدينية، حتى يتم مراعاة، وتفهم هذه المصالح، ويتم دعم الدولة المصرية، داخليًا، ودوليًا، عند قيامها بالحفاظ على هذه المصالح، عندما يتطلب الأمر، وتكون الدولة المصرية قادرة على ذلك.

الخاصية السابعة: « أنها رؤية تكاملية، وتعاونية، مع الدوائر، والوحدات الدولية، التي تربطها بالدولة المصرية مصالح مصيرية، أو حيوية، أو كبرى، أو فرعية، وعلى أساس من الاحترام المتبادل للحقوق، والتطلعات، وبما لا يؤثر سلبًا على المصالح المصرية العامة والوطنية ».

إن هذه الخاصية تتسق مع الرؤية الدفاعية، والوقائية، وتمنع الاستعداء

الـدولي، والإقليمـي، للدولـة المصـرية، وتسـهم فـي إيجـاد حالـة مـن الـتفهم، والتعاون مع مطالب، ومصالح الدولة المصرية.

كما أن الرؤية الانعزالية الانفرادية، في عصر العولمة، لا يمكن أن تحقق أهداف الأمن القومي المصـري، بـل لا يمكـن أن يتحقق الانعزال أصـلا عن الواقع الدولي، والإقليمي.

كمـا يجـب أن تقوم المؤسسـات المصـرية، بتسـويق رؤيتهـا لأمنهـا القـومي داخليًـا، وخارجيًـا، علـى أنهـا رؤيـة تكامليـة، وتعاونيـة، بمـا لا يـؤثر علـى مصـالحها العامـة، والوطنيـة، حتـى يـتم تفهـم مواقفهـا ومسـاندتها، داخليًـا، وخارجيًا.

الخاصية الثامنة: «أنها رؤية تعتمد أن الأمن القومي المصري، محيطه محلـي أولاً، ثـم حـدودي بالأسـاس، ولكنـه ممتـد عنـدما تتعرض المصـالح، المصيرية أو الحيوية أو الكبرى أو الفرعيـة، للدولـة المصرية للأخطـار، أو التهديدات، أو التحديات».

أهداف الأمـن القومي المصـري، كمـا سبق وذكرنـا، تـتلخص فـي الحفـاظ علـى أركـان الدولـة المصـرية، وتحقيـق المصـالح العامـة، والمصـالح الوطنيـة للدولة المصرية، واعتماد رؤية للأمن القومي محيطها محلي أولاً،ثم حدودي بالأساس، تتسق تمامًا مع أهداف الأمن القومي المصـري، وهذا لا يعنـي أنهـا جامـدة عنـد هـذا الحـد، ولكنهـا تمتـد إقليميًـا، ودوليًا،عنـدما تتهـدد المصـالح المصـرية المتعـددة، فلابـد وأن تتحـرك الدولـة المصـرية، للحفـاظ علـى هـذه المصالح.

الخاصية التاسعة: « أنها رؤيـة قائمـة علـى الالتـزام بالدستور، والقـانون المصري، وكذا الالتـزام الـواعي بالقواعد والقـوانين العادلـة، والفاعلـة التـي أقرهـا المجتمـع الـدولي، لتسـوية النزاعـات وإنهـاء الحـروب، وحفـظ السـلم والأمن الدوليين، مع العمل الجاد والدائم، لإيجاد نظـام عـالمي آمـن، وعـادل،

ومستقر،تنعم فيه الدول بالحقوق والواجبات المتساوية ».

إن أيّ رؤيـة غير منضـبطة، وغيـر متوافقـة مـع الإرادة الشـعبية، تتهـددها مخاطر عدم الاستقرار وعدم الاستمرار، ولا تكون منضبطة، ولا متوافقة مع الإرادة الشـعبية، إلا إذا كانـت متوافقـة، وملتزمـة بالدسـتور، والقـانون، ولا يتحقق ذلك، إلا عن طريق ممثلي الشعب، في المجالس التشريعية، لأن ذلك يضمن لها الدعم الشعبي محليًا، والاحترام وعدم التشكيك في شرعيتها دوليًا.

كما أن هذه الرؤية، لابد وأن تراعي القواعد والقوانين الدولية، في حدود ما لا يؤثر على مصالح الدولة المصرية، لأن عدم الالتزام بالقواعد والقوانين الدوليـة، بشكل صـريح، وواضـح، ومعلـن، يـؤثر سلبًا علـى مصـالح الدولـة المصـرية، ويجعلهـا محـل اسـتهداف بعقوبـات دوليـة، قـد تهـدد أمنهـا، واستقرارها، وهذا لا يجب، ولا يصح تَبنيه، ولا يعلن عنه، فيجب مراعاة القواعد، والقوانين الدولية، عند العمل على تحقيق أهداف الأمن القومي المصري.

الخاصية العاشرة: « أنها رؤية قائمة على تصورات، ووسائل، وأدوات، وخصائص، مرنة ومتطورة، ضابطها تحقيق أهداف الأمن القومي المصري والحفاظ عليه ».

الرؤيـة للمفهوم الصـحيح للأمـن القومي المصـري، لابـد وأن تكـون قائمـة على المرونة، والتطور، منضبطة فقط بتحقيق أهداف الأمن القومي، والحفاظ عليه، فيمكن إدخال التغيير، والتطوير عليها حسب مقتضيات الواقع، ليَحسُن التعامل مع التحديات، والتهديدات، فكلما حققت الرؤية بأدواتها، ووسائلها، أهداف الأمن القومي بقيت، وكلما احتاجت التغيير أو التطوير لقصورها عن تحقيق أهداف الأمن القومي، يتم تغييرها، أو تطويرها حسب الحاجة.

وبذلك يتأكد أهمية عدم التمسك أو التعصب لرؤية أو وسيلة، فقط يجب التمسك والتمترس خلف ما يحقق، ويحفظ الأمن القومي المصري، بمفهومه

الصحيح الشامل، على النحو الذي سبق وقدمناه.

وبهذا نكون قد قدمنا، نبذة مختصرة، عن أهم الخصائص التي يجب أن يتميز بها مفهوم الأمن القومي المصري، كي يتم تحقيق أهدافه كاملة، والمتمثلة في الحفاظ على أركان الدولة المصرية، والمصالح العامة، والوطنية لها.